



مقترحات القطاع الخاص المقدسي لإنعاش وتنشيط اقتصاد القدس
"ورقة مرجعية للنقاش"

إعداد:

محمد خضر قرش

2011

المحتويات

1	1- أسباب ضعف الانجازات
2	2- القطاعات الاقتصادية الرئيسية المؤثرة
2	1-2 السياحة
4	2-2 قطاع الإسكان
4	3-2 التجارة والخدمات
6	4-2 الصناعات الحرفية
6	5-2 التنمية المجتمعية
7	3- دور السلطة والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية العامة والخاصة في دعم القدس
7	4- الملاحظات الختامية

تنويه

كلفني معهد ماس مشكورا بإعداد "ورقة عمل" حول الطرق الفعالة والعملية الكفيلة بإنعاش اقتصاد مدينة القدس في محاولة لإعادة علاقاتها وروابطها التجارية مع باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. ولغرض إعداد الورقة، قمت بإجراء لقاءات منفردة مع رجالات القطاع الخاص. وتم الاتفاق على عقد ورشة عمل تمهيدية في مدينة القدس، تجمع الفئات المشار إليها لسماع وجهات نظرهم وتسجيل مقترحاتهم وملاحظاتهم. وقد وجهت الدعوات لنحو 50 شخصية اقتصادية عاملة في القدس ولها مشاريع إنتاجية ونشاطات تجارية مختلفة. وعقدت الورشة يوم السبت الموافق 18-6-2011 في فندق الامبسادور وحضرها 17 شخصا فقط بصفتهم الشخصية والاعتبارية. كما حضرها الممثل المقيم لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) في فلسطين السيد يوسف حبش والذي قام بشرح آلية تقديم المساعدات والقروض للمشاريع في القدس. وعليه، فهذه الورقة ستلخص أبرز ما اقترحه وعبر عنه الحاضرون وستوضع في السياقات الخاصة بها.

1- أسباب ضعف الانجازات

لم تعط القدس الاهتمام الفعلي الذي تستحقه، منذ وقوعها تحت الاحتلال عام 1967. فرغم كثرة المؤتمرات والندوات والاجتماعات واللقاءات واللجان العديدة التي شكلت في الداخل والخارج، من أجل النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها عاصمة دولة فلسطين، إلا أن النتائج الميدانية المتحققة على أرض الواقع لم تلمس ولم تشاهد من قبل المقدسيين والفلسطينيين على حدٍ سواء. ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق الانجازات المتوخاة في ثلاث مجموعات رئيسة هي:

المجموعة الأولى: وهي - الأهم - الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي للمدينة وما يمارسه من سياسة التهويد والإلحاق والضم والمصادرة للعقارات والأراضي وتهجير أبناء القدس وسحب هوياتهم وفصلها عن محيطها الفلسطيني وتغيير معالمها العربية وتعطيل الاستثمار والتنمية فيها... الخ .

المجموعة الثانية: ضعف الأداء الرسمي للسلطة الوطنية منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو تحديدا، في تثبيت الوجود الفلسطيني في المدينة وتنشيط أوضاعها الاقتصادية، والارتكان إلى حد كبير على نتائج المفاوضات لحل المشاكل المستعصية في المدينة، بالإضافة إلى تعدد وتناقض المرجعيات الرسمية المعنية بإدارة شؤون المدينة¹. وكان ذلك واضحا من عدم وجود، أو تناقض، البرامج والأولويات، وضعف أداء المسؤولين، مما عكس نفسه على عدم تخصيص موازنة سنوية أو وجود خطط تنموية مستقلة لها، أسوة بغيرها من المدن والقطاعات والمشاريع ضمن خطط التنمية السنوية للسلطة. وللأسف فهو ما زال قائما إلى الآن، مما ساهم في تردد القطاع الخاص الفلسطيني بالتوسع في الاستثمارات، وبالتالي إبقاء الفجوة التنموية والتعليمية قائمة بل وازدادت حدة خلال السنوات العشر الأخيرة.. كما أنها لم تفعل شيئا يذكر أمام انتقال العديد من المؤسسات والمراكز التي ما زال لديها ترخيص من قبل سلطات الاحتلال للعمل في القدس الشرقية ولم تفعل ما يستوجب عمله إزاء هذه المغادرة غير المبررة وغير المفهومة من المدينة.

المجموعة الثالثة: تردد القطاع الخاص الفلسطيني وعزوفه عن الاستثمار في المدينة لأسباب مختلفة لعل من أهمها عدم الإحاطة بقواعد وشروط الاستثمار في القدس والقدرة على التعامل مع القوانين والتشريعات والإجراءات الإسرائيلية ذات العلاقة، وعدم توفر مصادر تمويل بشروط سهلة وميسرة. يضاف إلى ذلك، خشيتهم من الملاحقات الضريبية وقواعد وشروط التعاقد مع العمال والتي تتضمن حدا أدنى من الأجور والتأمين بأنواعه بما فيها تعويضات نهاية الخدمة.

تلك هي أبرز المعوقات التي حالت دون تنمية المدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة الفلسطينية بكل ما للكلمة من معنى. ومن المهم الآن طرح مجموعة مقترحات وتوصيات يمكن أن تشكل مدخلا لصياغة برامج تنفيذية تهدف إلى إعادة الاعتبار لمكانة القدس.

حُصص للقدس العديد من الخطط التنموية² والدراسات والمشاريع والبرامج، لكن الذي كان ينقصها هو التنفيذ والتمويل الدائم والمنظم، والقنوات والآليات والأدوات الملائمة لإقرار المشاريع ومراقبة أداؤها.

¹ يوجد خمس مرجعيات سياسية رسمية للمدينة، بدون تنسيق بينها.

² كان آخرها الخطة التي أعدت بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتابعتها وحدة شؤون القدس في الرئاسة وصدرت في تشرين الثاني 2010.

وحتى نتمكن من الوصول إلى الغاية المنشودة لا بد من معرفة القطاعات الاقتصادية المؤثرة والفاعلة في معادلة ترسيخ الوجود الفلسطيني في المدينة لتعزيزها وتقويتها وتحسينها بكل وسائل ومقومات الدعم، لنتمكن من الصمود ومقاومة التهويد وتفرغ المدينة من أصحابها وأهلها.

2- القطاعات الاقتصادية الرئيسية المؤثرة

لا يختلف مقدسيان على القطاعات المؤثرة في تنمية وازدهار وإنعاش اقتصاد المدينة. ربما يكون الاجتهاد في ترتيبها ودرجة أهميتها وتأثيرها على تحفيز وتنشيط القطاعات الأخرى. تشكّل القطاعات التالية العمود الفقري لإنعاش الوضع الاقتصادي والتجاري للمدينة. وعلينا أن ندرك بأن كل قطاع منها يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بشكل تلقائي بغض النظر عن مقدار التأثير.

1-2: السياحة بأنواعها

2-2: الإسكان (السكني والتجاري)

3-2: التجارة والخدمات

4-2: الصناعة الحرفية

5-2: التنمية المجتمعية

ليس من مهمة هذه الورقة تشخيص هذه القطاعات وتبيان الثغرات والعقبات التي تواجهها، فهي تكاد تكون معروفة للسلطة والمراكز البحثية والمختصين وللمقربين أيضا. فالمهمة الأساسية هي تقديم مقترحات وتوصيات بغرض إنعاش اقتصاد وتجارة المدينة في حال الأخذ بها وتبنيها وتعديل بعضها، لتسهيل تطبيقها وبما يتلاءم ووضع المدينة المقدسة.

2-1 السياحة

نقصد بالسياحة، لأغراض هذه الورقة، السياحة الداخلية والخارجية، ومكوناتها الأساسية هي: الفنادق والمكاتب السياحية والأدلاء السياحيين والصناعة الحرفية المرتبطة بالسياحة والمطاعم والمتنزهات والنقل السياحي. وفيما يلي أبرز التوصيات والمقترحات بغرض تنشيط هذا القطاع:

✦ إنشاء وحدة تابعة لوزارة السياحة تشرف على أعمال المنشآت السياحية في القدس، يكون مقرها في الغرفة التجارية، على أن يكون جميع أفرادها من حملة هوية القدس.

✦ تخصيص موازنة سنوية لدعم البنية التحتية للمؤسسات السياحية في القدس، على أن تصرف بمعرفة كل من الغرفة التجارية والوحدة المختصة بالقطاع السياحي في القدس في وزارة السياحة ولجنة من ممثلي القطاع السياحي في المدينة.

✦ إعادة تفعيل وتنشيط دور المجلس السياحي الأعلى الذي أغلقته إسرائيل عام 2001، حيث من الممكن عقد اجتماعاته في ضاحية البريد والمصنفة كأراضي ضفة على الرغم من وقوعها داخل الجدار. فمقر الغرفة التجارية يقع في الضفة حاليا أيضا، كغيره من المؤسسات بما فيها مكاتب صندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما.

- ✦ طباعة خرائط ومنشورات سياحية تعكس وجهة النظر الفلسطينية وتوزيعها على الأفواج السياحية، وأن توضع عدة نسخ منها لدى: المكاتب السياحية وشركات النقل السياحية والأدلاء والفنادق.
- ✦ تأسيس شركة مساهمة عامة أو خاصة في القدس الشرقية تعني بتطوير القطاعات السياحية وتقديم القروض والتسهيلات للمنشآت كافة، والعمل على تطوير الخدمات الفندقية، بما في ذلك بناء الفنادق والمنتزهات السياحية وتحسين الأماكن والمناطق السياحية³. علما بأن بعض المقدسيين قد حصلوا على رخصة إقامة فندقين في الشيخ جراح بالقرب من جمعية الشابات المسيحية ومدرسة خليل السكاكيني.
- ✦ عقد وتنظيم مؤتمرات سنوية دورية في القدس بالإضافة إلى الورش واللقاءات التي تشمل مختلف فروع القطاعات السياحية، وذلك بغرض وضع الأسس العملية لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين المنشآت السياحية المختلفة في المدينة وخلق حيوية ونشاط فيها.
- ✦ تحديث الخدمات السياحية وتشجيع السياحة الداخلية وذلك للتغلب على الإجراءات الإسرائيلية ومواجهة ضعف بعض المواسم، ويمكن البدء بالرحلات المدرسية لطلبة المرحلة الابتدائية لعدم وجود موانع وقيود إسرائيلية عليها نظرا لكون أعمارهم دون الـ 12 سنة. كما يمكن الاتصال مع فلسطيني الداخل (1948) بغرض تشجيع المواسم السياحية بدلا من أن تكون دينية فقط، وفي أوقات معينة (أيام الجمع وفي رمضان). كما يمكن تحريك قطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني للحضور كل يوم جمعة وأحد للصلاة في الأقصى وكنيسة القيامة، كما يحصل في شهر رمضان وأعياد الميلاد المجيدة. فهذا التحرك الشعبي في غاية الأهمية لكسر الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال على المدينة وهي أسهل الطرق وأنجعها لإعادة ربطها بمجتمعها الفلسطيني.
- ✦ صياغة مدونة سلوك وميثاق شرف بين كافة المنشآت السياحية والقطاعات ذات العلاقة بغرض وقف سياسات كسر الأسعار وتعزيز التعاون لتطوير السياحة في القدس.
- ✦ إنشاء معهد تدريب تابع لجامعة القدس في بيت حنينا لتخريج الإدلاء السياحيين والفروع السياحية الأخرى.
- ✦ دعم شركات النقل السياحية في القدس، عن طريق تقديم الضمانات والكفالات والتمويل اللازم لتوسيع أسطول الحافلات وتحديثه عوضاً عن لجوئهم إلى المصارف والمؤسسات المالية الإسرائيلية .
- ✦ إضافة عبارة صنع في فلسطين و/أو القدس فلسطين و/أو بيت لحم فلسطين على كافة المشغولات والأعمال والتحف والتطريز التي تباع للسائحين.
- ✦ تخصيص موازنة مستقلة للإنفاق على البرامج السياحية والترويج للسياحة في القدس عبر السفارات الفلسطينية في الخارج.
- ✦ تشكيل لجنة من فروع القطاع السياحي في المدينة لزيارة الدول الإسلامية (تركيا ماليزيا اندونيسيا) بغرض الترويج للسياحة الإسلامية في القدس والمعالم الدينية فيها، كالأقصى والصخرة وكنيسة القيامة.
- ✦ إصدار كتيبات ونشرات إلى المنظمات الدولية والإقليمية لشرح معاناة القطاعات السياحية الفلسطينية في القدس بسبب سياسة الاحتلال وتصوير أفلام وثائقية عن الآثار السلبية للجدار العنصري على السياحة والحياة في القدس.
- ✦ دعم الغرفة التجارية في القدس وتوسيع مكاتبها الحالية لكي تتمكن من المشاركة في تنشيط القطاعات السياحية ولكي توفر المقر المناسب للوحدة المختصة التابعة للوزارة، علما بأن الغرفة التجارية لمدينة القدس تقع ضمن أراضي الضفة الغربية.

³ يمكن لشركة القدس القابضة القيام بذلك إذا كان ذلك من اختصاصها ويقع في نطاق أعمالها.

✦ تكثيف عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالقدس للحد من انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع المقدسي، وبما يضمن توفير بيئة ومناخ سياحي مناسب للسياح من الداخل والخارج.

2-2 قطاع الإسكان

يعد هذا القطاع، مع السياحة، من أبرز متطلبات تنشيط الاقتصاد والتجارة في القدس. ويمكن القول بأن كلا القطاعين يشكلان الركيزتين الأساسيتين في تثبيت الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة، ولا اعتقد بوجود خلاف حول تأثيرهما بإنعاش اقتصاد المدينة. ونقصد بقطاع الإسكان لغاية هذه الورقة السكن والعقارات التجارية. لم تكن النقاشات حولهما في الورشة كبيرة ربما لإدراك المشاركين بعدم وجود قدرة حقيقية لمعالجة الأزمة المستعصية في هذا القطاع والتي تراكمت عبر العقود الماضية. وقد تمّ الإتيان على ذكر هذا الموضوع فيما يتعلق بتأمين سكن للأزواج الشابة. فالكل يعلم علم اليقين بأن حل أزمة هذا القطاع يحتاج إلى تمويل كبير وطويل الأجل من غير الممكن توفيره من قبل السلطة ومؤسساتها، لذا فلم يرَ المشاركون جدوى من تقديم بعض الاقتراحات التي قد تكون غير مؤثرة في تنشيط وإنعاش هذا القطاع. لكن وانطلاقاً من التجربة الميدانية التي امتدت لعقود تبين ما يلي:

✦ لقد ثبت فشل تأسيس شركات مساهمة عامة أو خاصة كبيرة تتولى القيام بإنشاء مشاريع سكنية أو مجمعات تجارية لأسباب كثيرة تتعلق معظمها بالاحتلال وإجراءات الترخيص والضرائب بالإضافة إلى عوامل لها علاقة بالإرادة. فحتى تاريخه لم تتجح أي شركة في إقامة مشاريع سكنية وتجارية ذات معنى⁴.

✦ هناك أشخاص بعينهم نجحوا بإقامة عمارات سكنية في بيت حنينا وشعفاط والطور والشياح وبيت صفافا لم يتجاوز عددهم العشرة، وبعواها للمقدسيين خلال الثلاثة عقود الأخيرة تحديداً. لقد هدمت سلطات الاحتلال بعضها وتمكن آخرون من تجاوز الهدم من خلال دفع غرامات مالية عالية عكست نفسها على أسعار بيع الشقق للمستفيدين، والقليل منهم لم يدفع غرامات وخاصة قبل عام 2000 .

✦ لذلك فإنه يتوجب الاتصال مع هؤلاء الأشخاص وتوفير قروض مالية لهم لآجال طويلة ليتمكنوا من مواصلة عملهم في هذا النطاق. لقد ثبت هذا الأسلوب فعاليته ودوره المهم في إقامة مشاريع سكنية وحتى تجارية. لذا يجب التركيز عليه إذا ما أريد حل مشكلة الإسكان في القدس. فالتجربة أكدت بأن العمل الفردي الهادئ والبعيد عن وسائل الإعلام في القدس في هذا القطاع بالذات، يحقق نتائج معقولة بالمقارنة بالقيود والعقبات التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

✦ تقديم قروض للأشخاص الذين يملكون قطع أراضي خاصة بهم ليقوموا عليها بعمارات سكنية أو تجارية حسب مكان وموقع قطعة الأرض. فالعمل الفردي المنظم في هذا القطاع اثبت نجاحا ملموسا بعكس الشركات الكبيرة. فالاحتلال سيضع عقبات عديدة أمام الشركات التي ستؤسس لهذا الغرض.

2-3 التجارة والخدمات

لا يوجد شيء كثير يمكن فعله في هذا القطاع نظرا لكونه مرتبطا كلياً بالقطاع الخاص. فتجربة العقود الماضية ، أكدت أنه يمكن في معظم الأحيان من التغلب على العديد من العقبات والمشاكل التي ظهرت سواء من قبل الاحتلال أو بحكم تراجع

⁴ من أبرز المشاريع السكنية التي أقيمت في القدس هي: مشروع نسيبة في بيت حنينا والأوقاف في القدس انجز المشروعين بعد تنازلها عن بقية الأرض للبلدية كمنفعة عامة على حسب تعبير البلدية.

حركة التجارة. وباستثناء فترة الانتفاضة الثانية ، فإن هذا القطاع استطاع أن يتعامل مع كل القيود والعراقيل التي وضعها الاحتلال أمامه، وبات له القدرة على التعامل معها. وعلينا أن نفرق هنا بين التجارة والخدمات. ففي الأولى كان التغلب على الصعوبات الإسرائيلية أسهل وأقل كلفة نظرا لأن العديد من التجار ورجال الأعمال قاموا بفتح فروع لهم في الضفة وبالأخص رام الله لئتمكنوا من تجاوز العراقيل والقيود والضرائب الإسرائيلية. أما الثانية (الخدمات وبشكل خاص الفنادق والخدمات السياحية والتعليم والصحة) فالأمر مختلف إلى حد كبير، فالقطاع الصحي على سبيل المثال بات مرتبطا كليا بالنظام الصحي الإسرائيلي سواء على صعيد الأطباء والصيدال أو الإشغال الجزئي للمستشفيات، فقد وقعت جميعها عقودا مع شركات صندوق المرضى الإسرائيلي (الكوبات حوليم)، في حين ارتبط قسم من الأطباء بمستشفيات الضفة وبمنطقة رام الله وبيت لحم بشكل أساسي. أما التعليم فقد تعرض لضربات موجعة سواء على صعيد النظام التعليمي أو مؤسساته. فالطاقة الاستيعابية للمدارس القائمة محدودة جدا نظرا لعدم الاستثمار في هذا القطاع في مراحلها كافة منذ فترة طويلة. أما التعليم الجامعي فهو محصور في عدد لا يتجاوز الـ 300 طالب في جامعة القدس/ بيت حنينا (تخصص اقتصاد ومحاسبة وإدارة) وفرع كلية هند الحسيني التابع للجامعة أيضا والمتخصص في الآداب والتربية وعدد طلابه محدود على أية حال. وعليه، فكافة طلبة القدس يدرسون في جامعتي بيرزيت وبيت لحم بشكل أساسي بالإضافة إلى جامعة القدس /أبو ديس⁵. ومن الممكن تقديم التوصيات والمقترحات التالية فيما يتعلق بقطاع التجارة والخدمات:

- ✦ توسيع كليات جامعة القدس / بيت حنينا بحيث تصبح قادرة على تدريس كل العلوم والمساقات التدريسية. ويمكن تحقيقه عن طريق توسيع المبنى من خلال بناء كليات جديدة وهذا يحتاج إلى استثمار كبير، وتراخيص بناء إسرائيلية.
- ✦ تقديم حوافز لطلبة المقدسيين بأولوية التشغيل في المؤسسات الرسمية والخاصة الفلسطينية إذا أنهوا تحصيلهم العلمي في جامعة القدس /بيت حنينا.
- ✦ تقدمت جامعة القدس للحصول على اعتمادها من قبل المؤسسات الرسمية الإسرائيلية حتى يتمكن الخريجون من العمل والتوظف في إسرائيل، فهم حتى تاريخه لا يستطيعون العمل في المصارف والمؤسسات الرسمية والخاصة الإسرائيلية. فحصول الجامعة على الترخيص والاعتماد من شأنه أن يشجع الطلبة على الالتحاق بجامعة القدس⁶.
- ✦ هناك بعض الأسواق التجارية في القدس القديمة شبه مغلقة وغير فعالة مثل: القطانين والنحاسين والديباغة والخواجات، لذلك لا بد من إعادة تأهيلها لتعود إلى ما كانت عليه قبل 1967، وهذا لا يتطلب استثمارات كبيرة.
- ✦ هناك ديون متراكمة للمستشفيات المقدسية على السلطة الفلسطينية جراء تحويل المرضى إليها. ووفق بعض التقديرات فقد تعدى المبلغ 50 مليون شيكل على الرغم من أن كلفة العلاج والإقامة في مستشفيات القدس تقل بنسبة 20% عن نظيرتها في الضفة⁷. وعليه، يتوجب على السلطة أن تقوم بتسديد الالتزامات المالية والمستحقات المترتبة عليها لمستشفيات القدس وإعطائها الأولوية في التسديد. فمستشفى المقاصد على سبيل المثال يعاني من عجز مالي يمنعه من دفع الرواتب للأطباء والموظفين بانتظام. إن انتظام التسديد من شأنه دعم وبقاء المستشفيات في الخدمة وتعزيز قدرتها التنافسية والتشغيلية.
- ✦ هناك مشكلة مستعصية في القدس وهي: الارنونا - ضريبة المسققات- وهي بمبالغ كبيرة جدا. لذا فالأمر يتطلب معالجة هذا الموضوع من خلال تشكيل لجنة من بعض المحامين والمحاسبين لبحثه جيدا. فالديون تجعل من البيوت والعقارات وكأنها مرهونة لسلطات الاحتلال مما يسهل عملية مصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية.

⁵ تمت الإشارة إلى التوصيات المتعلقة بالفنادق أثناء تناول القطاع السياحي في النقطة الأولى.

⁶ من المؤكد أن يفسر ذلك على أنه خطوة نحو التطبيع الجامعي مع الاحتلال والجامعات والمعاهد الإسرائيلية.

⁷ مازن سنقرط، ورشة النقاش في الامبسادور.

2-4 الصناعات الحرفية

لقد باتت من الصعوبة بمكان إعادة الصناعات الحرفية وخاصة تلك المتعلقة بقطاع السياحة والمشغولات الشعبية ومنها المطرزات، إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال عام 1967. لأسباب عديدة أهمها، إن الأغلبية العظمى من العمال المهرة هم من سكان الضفة وخاصة بيت لحم وبيت ساحور ورام الله بالإضافة إلى عوامل لها علاقة بالتكلفة المباشرة وغير المباشرة. لذلك، فإن إمكانية إنعاش هذا القطاع يتطلب وضع خطة متوسطة الأجل تقوم على:

- ✧ تدريب الكوادر المهرة من حملة هوية القدس في المعهد المقترح إقامته في جامعة القدس / بيت حنينا.
- ✧ توفير التمويل اللازم لهذا المشروع.
- ✧ حيث أن شركة القدس القابضة تتولى حالياً إعادة تأهيل سوق البازار في القدس القديمة، فيمكن لها تخصيص مساحة أو حيزاً معيناً ومناسباً لهذه الصناعة، وإحضار المعدات والتجهيزات اللازمة وهي محدودة ولا تستوعب مساحة كبيرة، نظراً لاعتمادها على المهارة اليدوية، فالمعدات تعتبر بمثابة عوامل مساعدة. إن تحويل البازار إلى قاعة استقبال ومطاعم فقط من شأنه أن يغير من معالم البازار نفسه بالإضافة إلى أن القدس القديمة مليئة بالمطاعم. إن إعادة إحياء الصناعات الحرفية يجب أن تحظى بالاهتمام الذي تستحقه، باعتبارها جزءاً من السمات المميزة للمدينة المقدسة.

2-5 التنمية المجتمعية

نقصد بالتنمية المجتمعية لغرض هذه الورقة، المنظمات غير الحكومية والنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والجمعيات الأهلية والاتحادات النقابية في المدينة. يتضح لمن يسكن في القدس بأن نشاطات الفئات المشار إليها محدودة جداً وغير فعالة، وأن الأنشطة الاجتماعية في المدينة محدودة والخيارات الاجتماعية لدى السكان أو السياح تبدو محدودة بالتالي. فيما يلي أبرز التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا المجال:

- ✧ حث النوادي والمراكز الاجتماعية والثقافية وبالتناوب على إقامة سهرات وندوات ثقافية واجتماعية يومان في الأسبوع (الخميس والسبت).
- ✧ دعوة أبناء القدس إلى إقامة حفلات الزواج والمناسبات الاجتماعية في فنادق وقاعات القدس بدلاً من إقامتها في رام الله وبيت لحم والعيزرية والرام بغرض تفعيل الحياة الاجتماعية والسياحية والثقافية، بالإضافة إلى تنشيط الأوضاع الاقتصادية.
- ✧ دعوة أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية في القدس لتكثيف اتصالاتهم واجتماعاتهم بأعضاء الغرفة والقيام بنشاطات دورية مهنية لتطوير أداء الغرفة وزيادة تأثيرها على الجسم التجاري برمته. فلا أحد يسمع أو يشاهد نشاطات للغرفة بحجة الخشية من قيام سلطات الاحتلال بإغلاقها، كما فعلت في السابق. فنشاطها محصور أو مركز في حضور المناسبات التي تقيمها القنصليات الأجنبية في القدس واللقاءات التي تتم مع بعض الشخصيات الدولية أو تلبية الدعوات لحضور اجتماعات في الخارج وإصدار الشهادات والتصديق على بعض المعاملات.

- ✧ تشجيع اقامة المنافسات الرياضية بشكل دوري بين أندية القدس وتقديم حوافز مختلفة لها لتتمكن من خلق الحيوية والنشاط بين الشباب تحديدا.
- ✧ تشييد مساح ومنتزهات ومجمعات رياضية في المدينة وهذه يمكن أن تتولاها شركة القدس القابضة أيضا.

3- دور السلطة والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية العامة والخاصة في دعم القدس

- ✧ تخصيص 10% من المبالغ والمساعدات الدولية التي تحصل عليها السلطة من كافة الجهات الخارجية لإنفاقها في القدس.
- ✧ إيجاد حوافز تشجيعية لمن يستثمر في القدس من أبناء فلسطين، كالإعفاء الضريبي وتقديم تسهيلات متنوعة.
- ✧ الطلب من سلطة النقد إعفاء المصارف التي تقدم قروضا وتسهيلات للراغبين في الاستثمار في القدس من متطلبات الاحتياطي النقدي على المبالغ المستثمرة⁹.
- ✧ لقد بات من المهم جدا توحيد كافة المرجعيات الرسمية التي تتابع شؤون القدس، فلم يعد مفهوما استمرار التجاذب غير المبرر بين المرجعيات المختلفة.
- ✧ تخصيص نسبة من موازنة السلطة، لإنفاقها على مشاريع في القدس تتناسب وأهميتها السياسية والدينية.
- ✧ الإيعاز لكل الجمعيات والمؤسسات والمراكز التي لديها ترخيص سابق لممارسة النشاط من الاحتلال للعودة مجددا للعمل في القدس. فوفقا لبعض الإحصاءات فإن هناك عشرات المؤسسات التي غادرت المدينة إلى رام الله بمحض إرادتها وبدون طلب من الاحتلال. وفي هذا السياق فإنه يمكن لمعهد ماس أن يتولى متابعة هذا الموضوع، علما بأنه أسس وحاصل على ترخيص من سلطات الاحتلال للعمل في القدس عام 1994.
- ✧ قيام السلطة الوطنية ومؤسساتها الرسمية بتخصيص نحو 20% من المشتريات والعطاءات الحكومية للشركات المقدسية مع إعطائها الأولوية في التسديد. إلا أن تجربة مستشفيات مدينة القدس قد تجعل هذا الاقتراح الهام محدود التأثير أو قد تحوله إلى عبء على شركات ومؤسسات القدس. علما بأنه على درجة عالية من الفعالية والتأثير فيما لو تم الأخذ به وتطبيقه ووضع موضع التنفيذ¹⁰.
- ✧ قيام الشركات المساهمة العامة والخاصة الكبيرة باستقطاع ما بين 2-3% من إجمالي أرباحها السنوية وتخصيصها للقدس، تتفق بمعرفتها وإشرافها على مشاريع مختلفة بما في ذلك النوادي والجمعيات وإقامة المجمعات الرياضية ورعاية النشاطات المختلفة في المدينة. كما يمكن اعتبار ذلك مساهمة في المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ✧ وفقا لما أشار إليه ممثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فإنهم لا يتدخلون في كيفية إنفاق القروض والمساعدات. وألمح إلى أن المسؤولين في السلطة لا يولون هذا الأمر الاهتمام الذي يستحق، بمعنى عدم مبادرتهم من تلقاء أنفسهم بتخصيص نسبة من التمويل لمدينة القدس. لذا فعلى ذوي الشأن أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار.

4- الملاحظات الختامية

⁹ لقد عقد اجتماع بين محافظ سلطة النقد الفلسطينية ومجموعة من رجال الأعمال لمناقشة هذا الموضوع (مازن سنقرط - حورشة الامبادور).

¹⁰ تقدر المشتريات الحكومية السنوية من القطاع الخاص بنحو 1.3 مليار دولار قابلة للزيادة سنويا.

كما يبدو من التوصيات والمقترحات سالفة الذكر، أن بعضها يمكن تطبيقه أو وضعه موضع التنفيذ مباشرة وكل ما يحتاجه هو القرار فحسب. فتخصيص نسبة 20% من المشتريات والعطاءات الحكومية للقطاع الخاص في القدس لا يحتاج أكثر من قرار يصدر عن رئيس الوزراء وكذلك بالنسبة إلى إعفاء المصارف التجارية من أية مبالغ تقدمها كقروض للمستثمرين في القدس من متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وذلك بشأن تخصيص نسبة من الموازنة السنوية للسلطة للقدس. وهناك بعض التوصيات تحتاج لفترة قصيرة جدا لتطبيقها مثل تأهيل بازار القدس القديمة وتخصيص مساحة للصناعة الحرفية مثلا. وبعد مناقشة هذه التوصيات وتعديل وإضافة أخرى وحذف ما هو غير مناسب منها يمكن صياغة برنامج زمني تنفيذي لتطبيق التوصيات مع التكاليف المقدرة لذلك. ويظل الأمر الأساسي هو: هل نريد تنشيط اقتصاد القدس وإعادة ربطها بمجتمعها الفلسطيني أم لا؟ ولا اعتقد بأن الجواب سيكون بغير نعم. فما دام الأمر كذلك فعلينا البدء بالتطبيق والتنفيذ سواء لهذه التوصيات أو لغيرها.